

ومن الطبيعي ان ينعكس هذا سلباً على القطاعات الانتاجية التي هي بحاجة الى الايدي العاملة.

ولم تقتصر التأثيرات السلبية لهذه الحرب على الدول المتحاربة فحسب، بل كان لاندلاعها تأثير سيء على اقتصاديات معظم دول العالم، نتيجة توجه الدول المتحاربة الى تخصيص اموال طائلة و تكثيف اقتصادياتها للمجهود الحربي، فضلاً عن ارتباك المواصلات الدولية، مما اثر ذلك على التجارة الدولية^(١).

ولم يكن بوسع منطقة الشرق الاوسط ان تبقى بمعزل عن تأثيرات تلك الحرب، فقد عانت دول هذه المنطقة من اوضاع اقتصادية مزرية تمثلت في مظاهر عدة كالتضخم النقدي^(٢)، و ندرة المواد الغذائية و ارتفاع اسعارها الى حد كبير كما كان الحال في ايران على سبيل المثال التي ارتفعت تكاليف المعيشة فيها بنسبة ٤٠٠٪^(٣)، وانعكس ذلك على الوضع السياسي للبلاد، حيث اصبح سوء الوضع الاقتصادي عاملاً وراء نمو المعارضة بين أبناء الشعوب غير الفارسية في إيران و منها الشعب الكوردي^(٤)، الشيء نفسه يقال بالنسبة للعراق الذي تأثر اقتصاده جراء الحرب، خصوصاً وان العراق كان يعتمد على اقطار اخرى في سد قسم كبير من حاجاته^(٥)، فبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، اعلنت الحكومة في ١٣ ايلول ١٩٣٩ قانوناً يقضي بتشكيل مجلس التموين المركزي الذي يهدف الى تنفيذ قانون تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد، و لاحتواء الازمة الاقتصادية التي حصلت فيما بعد اتبعت الحكومة نظام البطاقات التموينية^(٦)، ومع هذا الإجراء توجه الاهالي في العراق نحو الاسواق لشراء ما يحتاجونه من المواد الضرورية خصوصاً الشاي و السكر، و العمل على خزنها

(١) محمد عويد محسن الدليمي، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية الاداب - جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢) حسن احمد سلمان، الاوضاع الاقتصادية في الشرق الاوسط عرض عام، مطبعة الرابطة، بغداد،

١٩٥٣، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) عبدالهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر،

الموصل، ١٩٨٦، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥.

(٥) الدليمي، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٦) الحسني، تاريخ الوزارات ...، ج ٦، ص ٧٨.

خوفاً من عودة ايام الغلاء و المجاعة التي اصابت مناطق من العراق خلال الحرب العالمية الاولى^(١)، كما بدأ احتكار المواد الغذائية و ارتفعت اسعارها بصورة مفاجئة، و تم ايقاف الودائع في البنوك^(٢).

مع ذلك كانت الحياة الاقتصادية شبه اعتيادية، اذ لم تؤثر الحرب كثيراً خلال السنة الاولى و النصف منها على تجارة العراق، حيث كانت العلاقات التجارية لاتزال قائمة بين العراق و اقطار اخرى كاليابان والهند و ايطاليا^(٣)، ولكن تأثير الحرب بدأ يزداد على الاقتصاد العراقي بعد دخول القوات البريطانية الى العراق و قمعها لانتفاضة نيسان مايس ١٩٤١، و قيام السلطات البريطانية بتزويد تلك القوات بما تحتاجها من العراق^(٤)، و كان وراء تلك الازمة الاقتصادية الكبيرة، لاسيما في السنوات الاخيرة من الحرب، العديد من العوامل منها ضعف حركة العراق التجارية لارتباطه بالعملة الاسترلينية، و التوقف شبه التام للاستيراد، و رداءة موسم الزراعة، و احتكار السلع و ندرتها و سوء توزيعها، ثم التوسع في نطاق الحرب و خضوع النقل للاغراض الحربية، ثم التضخم النقدي الذي ساعد في ظهوره وجود اعداد كبيرة من قوات الاحتلال البريطاني في العراق، و مما ساعد على تفاقم هذه الازمة بروز ظاهرة التهريب و السوق السوداء و المضاربات في الاسواق التي مارسها التجار و المحتكرون و عدد من موظفي الحكومة، ثم اهمال الرقابة الحكومية و ضعف الجهاز الاداري و انتشار نزعة الارتشاء و عدم الخضوع للقوانين^(٥).

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور موجة عنيفة من الغلاء و ارتفاع اسعار المواد الغذائية، لاسيما في كردستان، لان الاوساط العراقية الحاكمة كانت ترصد عادة اقل الاعتمادات لاحتياجات تطوير المناطق الكوردية، و في سنوات الحرب تقلصت هذه الاموال

(١) زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب - جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٥٠.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص ١١.

(٣) عبدالرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاديات العراق، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٩٥٥، ص ٨٧.

(٤) الدليمي، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٥) محاضر مجلس النواب العراقي، الجلسات: (٢) في ٣ كانون الثاني ١٩٤٤، ص ٤٦ و (٢٠) في ١٠ مايس ١٩٤٤، ص ٢٧ و (٢٣) في ١٥ مايس ١٩٤٤، ص ٢٨٢.

الحبوب الغذائية حتى انها وصفت "بمزرعة القمح في العراق"^(١)، إلا ان ذلك لم يحل دون حدوث المجاعة بين سكانها، و لعل ذلك يرجع الى مجموعة عوامل اهمها:-
اولاً / تعرض المناطق الكوردية الى كوارث طبيعية و آفات زراعية، ففي سنة ١٩٣٩-
١٩٤٠ تعرضت تلك المناطق الى البرد القارس شتاءً والى غزو الجراد و الحشرات الزراعية صيفاً، مما ادى الى تلف محاصيل نحو (٧٠٠) قرية، فأثر ذلك على هبوط الانتاج السنوي للحنطة الى نصف ماكان عليه قبل نشوب الحرب، الامر الذي دفع بالحكومة الى استيراد الحنطة من الهند لسد حاجة المستهلكين^(٢).

ثانياً / وجود قوات الحلفاء في المناطق الكوردية، فبعد القضاء على انتفاضة نيسان -
مايس ١٩٤١، تدفقت اعداد كبيرة من جيوش الحلفاء الى العراق، حيث بلغ تعداد القوات البريطانية وحدها حوالي (١٠٠) الف جندي^(٣)، اما القوات البولندية التي تمركزت في منطقة خانقين فكانت اكثر عدداً من البريطانية، وكان وجودها سبباً في نفاذ المواد الغذائية و الضرورية في الاسواق المحلية في خانقين^(٤)، و يروي شاهد عيان ان الانكليز كانوا يشترون خلال تجوالهم في اسواق السليمانية كل ما تقع يدهم عليه، كالأحذية المحلية، ملاعق، فرش و غيرها^(٥)، و كان من الطبيعي أن يؤدي شراء تلك المواد الى تجمع ثروات نقدية لدى اصحاب الدكاكين و الحرف، الا ان ذلك كان يقود في الوقت نفسه الى حدوث ظاهرة التضخم النقدي، التي تؤدي الى انخفاض قيمة النقد، و بالتالي الى ارتفاع قيمة البضائع، و كان ذلك يلحق ضرراً باصحاب الرواتب الثابتة كالموظفين و العمال^(٦)، خاصة اذا ما علمنا ان رواتب الموظفين كانت متدنية خلال سنوات الحرب، فنادرًا ما وصل الراتب الشهري للموظف في

(١) سناء العمري، انتاج واستهلاك الحنطة في العراق ١٩٥٠ - ١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٢.

(٢) النحاس، المصدر السابق، ص٨٦.

(٣) حميدي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٤) النحاس، المصدر السابق، ص٦٦ - ٦٩.

(٥) عهباس مهلا ئيبراهيم حافظ، سليمانى له بيره وهوريه كانمدا، سليمانى، ١٩٩٩، ل ١١٠.

(٦) الدليمي، المصدر السابق، ص٦١.

ثالثاً / سياسة الحكومة العراقية" ادت سياسة التمييز التي اتبعتها الحكومة العراقية تجاه المناطق الكوردية، دورها في ارتفاع الاسعار و ندرة البضائع في الاسواق الكوردية، حيث قلصت المخصصات الحكومية للالوية الكوردية كما لم تهتم الحكومة بتزويد تلك المناطق بالاغذية و السلع الضرورية^(٢)، ولعل ابرز دليل على سياسة التمييز الحكومية تجاه المناطق الكوردية، وفي المجالات كافة، الحوار الذي جرى في نيسان ١٩٤٤ بين رئيس الوزراء نوري السعيد ووزيره الكوردي ماجد مصطفى^(٣).

رابعاً / بعد المنطقة الكوردية عن الموانيء، ان بعد المنطقة الكوردية عن الموانيء التجارية كان عاملاً آخر وراء ارتفاع الاسعار قياساً الى المناطق الاخرى في العراق، ويتضح هذا في الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الازمة الاقتصادية في العراق، فعندما اصدرت الحكومة في كانون الثاني ١٩٤٢ بياناً لتسعير السكر والشاي، اصبح سعر السكر للحقة الواحدة (٢٥٠٠ غم) (٦٢) فلساً في بغداد و (٦٠) فلساً في البصرة و (٦٧) فلساً في الموصل اما سعر الشاي للحقة الواحدة، فحدد بـ(٤٩٠) فلساً في بغداد و (٤٨٠) فلساً في البصرة و (٥٠٠) فلساً في الموصل، ان انخفاض اسعار السكر في البصرة، يعود الى قربها من الموانيء مما يخفف من اجور النقل^(٤)، هذا يعني ان نقل البضائع إلى المنطقة الكوردية نظراً لبعدها عن الموانيء ستكلف اجوراً اعلى، ويمكن القول ان الامر الذي زاد من مشكلة النقل، هو عدم وجود سيارات حمل كافية في الالوية (المحافظات) الكوردية مقارنة ببعض المناطق الاخرى، ففي سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سيارات الحمل (١٩) في اربيل و (٢١) في السليمانية بينما في السنة

(١) كه مال مهزهه، هه لويستىكى جواميرانهى ئافرهتانى سليمانى، "رهنگين" (گوڤار)، ژماره (٨٥)، بهغدا، ١٩٩٥، ل ٦.

(٢) ساكو، المصدر السابق، ص١٦٦، جليلي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣) ينظر نص الحوار في ص١٣٠ وحوار البارزاني مع الضابط البريطاني مالكوم في تشرين الثاين ١٩٤٤ في ص١٣٨ من هذا الكتاب.

(٤) الدليمي، المصدر السابق، ص١١٦ - ١١٧.

نفسها كان هناك (١٥٦) سيارة حمل في البصرة و (٤٣) في الدليم (محافظة الانبار حالياً)^(١).

على اية حال استمرت الازمة الاقتصادية في مناطق العراق ومنها كردستان طيلة سنوات الحرب، وتفاقت كثيراً خلال سنة ١٩٤٣، حيث شهد ذلك العام اشتداد المعارك، واندفاع الدول المتحاربة نحو تسخير كافة امكانياتها من اجل تحقيق النصر، فأدى ذلك الى شحة البضائع والسلع المستوردة^(٢)، ولم تتمكن الاجراءات الحكومية من ايجاد حل للضائقة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد^(٣).

إن الضائقة الاقتصادية الخانقة والظروف المعيشية السيئة التي سببتها الحرب في كردستان-العراق، وعدم اكرث السلطات الحكومية وجديتها في معالجة الامر، قد شخصها السفير البريطاني في حينه، وحذر الحكومة العراقية من مغبتها، فقد كتب في احد تقاريره يقول "... في كثير من الوديان والتلال في الشمال والحدود الشمالية الشرقية حيث تزرع كميات قليلة من الحبوب، كان الحصاد هناك سيئاً، فقد تركت هذه الظاهرة اثارها على القرويين هناك، حيث غدوا في حالة يرثى لها" ثم يضيف قائلاً "وقد حذرت رئيس الوزراء ووزير الداخلية لكي يلتقيا مع المتصرفين لغرض مناقشة موسم الحصاد للسنة القادمة وما يمكن توفيره من غذاء لهؤلاء..."^(٤)، كما ان فداحة الضائقة الاقتصادية التي عانت منها جماهير كردستان، ومن ثم ظهور بعض الحالات السلبية التي اثرت على الوضع الامني بين السكان نتيجة لهذه الظاهرة الاقتصادية الخانقة، قد شخصها تقرير اخر للسفير البريطاني حيث يصف فيه الوضع الاقتصادي في كردستان بين شهري نيسان وحزيران ١٩٤٣ قائلاً: "انتشرت حالات من الاستياء و عدم الرضا في الوية الموصل و اربيل و السليمانية، فقد عانت الكثير من القرى من شحة الغذاء... ازاء الغلاء الفاحش و عدم القدرة على شراء الحبوب في الاسواق المحلية، و بعد تأخير قليل تم تجهيز المناطق الشمالية بكميات من الشعير التي اخذت من المستودعات الحكومية...، ولذا فان معونة اكبر في العام القادم سوف تكون كما

(١) الحكومة العراقية. وزارة الاقتصاد. الدائرة الرئيسية للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة

١٩٤٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥١، ص ١٣٤.

(٢) الدليمي، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٤)

يبدو ضرورية...^(١).

لقد انعكست آثار الازمة الاقتصادية على الوضع الاجتماعي في كردستان، حيث ادت الى تزايد عدد من المشاكل الاجتماعية، ان دفعت الأوضاع المعيشية السيئة بعض الأفراد الى سلوك طرق غير مشروعة للحصول على احتياجاتهم، كالقيام بأعمال النهب و السرقة، ففي مناطق دهوك على سبيل المثال أغار حوالي خمسون رجلا في ٢٥ آب ١٩٤٢ على عدد من قرى المسيحيين بهدف نهبها^(٢).

كذلك ولدت الازمة الاقتصادية ظاهرة البطالة بين صفوف الشباب الكوردي، فكان هؤلاء الشباب يتوجهون نحو ابواب المؤسسات و الدوائر الحكومية في سبيل الحصول على عمل ما، و يجدر الذكر ان هؤلاء لم يكونوا فقط من الطبقة الفقيرة، بل كان فيهم ايضا من طبقة الاغنياء^(٣)، و يدل هذا على ان فرص العمل في المناطق الكوردية كانت محدودة، و لعل سبب ذلك يرجع الى عدم وجود مشاريع صناعية كبيرة كالمعامل و المصانع التي يمكن لها ان توفر فرص عمل للعاطلين، ان سبب افتقار المناطق الكوردية الى تلك المشاريع يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة الحكومة العراقية التي استهدفت عدم إيجاد الصناعات الثقيلة في كردستان^(٤)، لتوضيح ذلك انه في سنة ١٩٣٥ كان هناك تسعة معامل لصنع السكاثر في بغداد بينما كان هناك اثنان في الألوية العربية^(٥) على الرغم من ان المصدر الرئيسي لانتاج التبوغ في العراق هي المنطقة الكوردية^(٦) فكان من الافضل لو ان تلك المعامل اقيمت في الألوية الكوردية، باعتبار انها ستكون قريبة من موادها الأولية.

(١)

(٢)

(٣) "كهلويژ" (كوكار)، ژماره (٢)، سالی ٦، بهغدا، شوبات ١٩٤٥، ل ٢٢.

(٤) جهمال نهبهز، بیری نهتهوهی کوردی - نه بیری "قهومیهت" ی رۆژهه لآت و نه بیری "ناسیونالیزم" ی

رۆژاوییه، سوید، ١٩٨٤، ل ١٦١.

(٥) کاتلین ام. لانکلی، تصنیع العراق، ترجمه د. محمد حامد الطائي و د. خطاب صکار العاني، مطبعة دار

التضامن، بغداد، ١٩٦٣، ص ٧٦.

(٦) "نزار" (كوكار)، ژماره (٤)، ١٥ مایس ١٩٤٨، ل ٤.

اما الوضع الصحي فقد تأثر هو الآخر بالوضع الاقتصادي السيء في كردستان، اذ ادت المشكلة الاقتصادية الى حدوث معاناة صحية للمرضى خاصة الفقراء منهم، الذين واجهوا صعوبات في الحصول على الأدوية حتى من المراكز الصحية^(١).

و مما زاد من معاناة الشعب الكوردي ان المنطقة الكوردية كانت تعاني من قلة عدد المستشفيات و المراكز الصحية قياسا الى المناطق الاخرى في العراق، فبينما كان يوجد في اربيل في سنة ١٩٤٣ مستشفى واحد ينقصه الوحدات و المستلزمات، و في السليمانية مستشفين، نلاحظ انه في السنة نفسها كانت هناك ثلاثة مستشفيات في لواء الدليم و اربعة في الحلة و خمسة في المنتفك (محافظة ذي قار حالياً و مركزها مدينة الناصرية)^(٢).

اما وضع التربية والتعليم، فلم يكن بافضل من القطاعات الاخرى، فبسبب الظروف المعيشية لم تستطع الطبقة الفقيرة ارسال اولادها الى المدارس، لان شراء اللوازم المدرسية في تلك الفترة كانت تقع على عاتق الطلبة انفسهم، بينما كان باستطاعة ابناء الطبقة الوسطى من التجار و الحرفيين و اصحاب الدكاكين دخول المدارس^(٣).

المهم في الامر، ان الظروف المعيشية المزرية ولدت استياءً واضحاً بين صفوف ابناء الشعب الكوردي، وقد ارادت بعض الصحف الكوردية ذات الطابع اليساري استغلال ذلك الاستياء و توجيهه ضد الحكومة، فقد دعت مجلة يهكيتي تي كوشين (وحدة النضال) مثلاً، الشعب الكوردي الى الكفاح و النضال من اجل الخبز و الحرية^(٤)، كما عبرت الجماهير الكوردية عن استيائها من خلال القيام بالمظاهرات احتجاجاً على الوضع^(٥).

و صفوة القول ان الشعب الكوردي في العراق كان يعاني في سنوات الحرب معاناة حقيقية جراء سوء الاوضاع الاقتصادية، فكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف ان تتطلع الجماهير الكوردية نحو التغيير لاسيما اذا علمنا ان الضائقة الاقتصادية التي اصابت كردستان في الصميم، كانت تعطي انطباعاً او اعتقاداً، بأنه كان هناك نوع من الاهمال او الحصار الاقتصادي قد تم فرضه على المنطقة، كما ان ملابسات الحرب، لاسيما تواجد

(١) "بيكتي تي كوشين" (گوڤار)، ژماره (٣)، سالی ١، ١٩٤٥، ل ٢٤.

(٢) موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ١٩٣.

(٣) مارف خزنده دار، ههوليرى نهو روژگار، "ههولير" (گوڤار)، ژماره (١١)، ههولير، ٢٠٠١، ل ١٠.

(٤) "يهكيتي تي كوشين" (گوڤار)، ژماره (٢)، سال ١، ١٩٤٥، ل ١١.

(٥) رسول، المصدر السابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

القوات السوفيتية في كردستان- ايران و اثارها للمشاعر القومية الكوردية(١)، قد ولدت باجمعها مناخاً مساعداً للنشاط السياسي في كردستان- العراق، و اندلاع الانتفاضات فيها.

نظرة في التنظيمات السياسية الكوردية:-

لم تبد الدولة العراقية أي اهتمام بشأن منح الكورد حق ممارسة العمل السياسي بصورة علنية سواء اكان ذلك ضمن اطار احزاب و جمعيات او نوادي وما شابه ذلك، رغم ان كردستان الجنوبية كانت قد اصبحت جزءاً من تلك الدولة، فلو نظرنا الى الاحزاب السياسية التي تألفت في العراق و اجيزت من قبل وزارة الداخلية منذ صدور قانون الجمعيات في ٢ تموز ١٩٢٢ و حتى سنة ١٩٣٥ حيث تم فيها تعطيل الحياة الحزبية من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية^(٢)، لوجدنا انه ليس هناك أي حزب او تنظيم كوردي ذو نشاط علني، باستثناء وجود بعض الجمعيات الثقافية مثل جمعية زانستي (العلوم)^(٣)، لكن حتى مثل هذا النوع من الجمعيات و النوادي كان يجب ان تثبت للحكومة بأنها لن تتدخل في السياسة، و هذا يفسر ما جاء في المادة (٥) من برنامج جمعية زانستي السالفة الذكر، حيث أشارت تلك المادة الى ان "الجمعية لن تنشغل بأي صورة مع السياسة"^(٤)، إلا انه في بعض الأحيان حتى مثل هذه الجمعيات الثقافية كانت تمنع من العمل، ففي شهر آذار ١٩٣٥ قدم مجموعة من المثقفين الكورد طلباً الى وزارة الداخلية من اجل الحصول على إجازة لفتح نادي باسم

(١)

(٢) ينظر الاحزاب التي تشكلت و اجيزت خلال المدة ١٩٢٢ - ١٩٣٥ في: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، ط٢، بيروت - لبنان، ١٩٨٣، ص ١٠٠ وما بعدها "عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب و الجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨ - ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٥٩ وما بعدها.

(٣) اجيزت هذه الجمعية في سنة ١٩٢٦ من قبل وزارة الداخلية و استمرت الى نهاية الثلاثينات.

للتفاصيل ينظر: غفور ميرزا كهريم، كومهلهي زانستي له سليمانى، (مطبعة دار الجاحظ)، بهغدا، ١٩٨٥، ل ١٨ - ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٦.

(يانهى سمكوى شكاك) نسبة الى الثائر الكوردي اسماعيل شكاك الذي اغتالته السلطات الايرانية في تموز ١٩٣٠، مؤكداً ان غاية النادي هي نشر الثقافة الكوردية و عدم التدخل في السياسة، إلا ان السلطات المسؤولة رفضت ذلك الطلب^(١)، الذي ربما كان يسبب لها حرجاً مع ايران، بينما سمحت في الوقت نفسه لنادي عربي وهو نادي (المثنى بن حارثة الشيباني) بالعمل، و لم تكثف السلطة الحاكمة باجازه هذا النادي بل قدمت له كافة التسهيلات^(٢).

ان من اهم اسباب عدم سماح الحكومات العراقية بتشكيل الاحزاب و الجمعيات السياسية الكوردية هي ان الاحزاب الكوردية ستنغلق على القومية الكوردية فقط، و يشجع هذا القوميات الاخرى غير العربية بتشكيل احزاب خاصة بها، فضلاً عن ان الساسة العراقيين لم يكونوا يؤمنون بوجود احزاب سياسية في البلاد بوجه عام، فقد كان نوري السعيد على حد قول احد زملائه^(٣) "لا يتحمل تاسيس الاحزاب المعارضة"، اما ياسين الهاشمي في وزارته الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ - ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦) فلم يعطل نشاط الاحزاب المعارضة فحسب بل عطل كذلك حتى نشاط حزبه في ٢٩ نيسان ١٩٣٥ بحجة توحيد الكلمة و تكوين جبهة واحدة من اجل الوصول الى الاهداف الوطنية^(٤)، فالحكومات العراقية المتعاقبة التي لم تنفذ توصيات عصبة الامم و قراراتها بشأن ضمان بعض الحقوق الكوردية كما سبق ذكر ذلك، لم يكن يتوقع منها ان تسمح بوجود نشاط سياسي كوردي، خاصة انه لم تكن هناك قرارات دولية تلزمها بذلك.

ان عدم سماح السلطات العراقية بوجود نشاطات سياسية كوردية بصورة علنية، دفع بالوطنيين الكورد الى ممارسة نشاطاتهم عن طريق تأليف احزاب و تنظيمات سرية، فظهرت

(١) كه مال مهزهر، لاپه ريه كي ون له خه باتى دهستهى روناكبيرى كوردى عراق ((يانهى سمكوى شكاك))

"رؤشه نبيرى نوى" (گوڤار)، ژماره (١٤٣)، به غدا، سالى ١٩٩٩، ل ٧ - ١٢.

(٢) عماد احمد لجواهري، نادي المثنى و واجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤ - ١٩٤٢، مطبعة دار

الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٦ - ٢٧.

(٣) هو احمد مختار بابان الذي دخل وزارتي نوري السعيد السابعة و الثامنة.

ينظر: احمد مختار بابان، مذكرات احمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق، إعداد و

تقديم: دكمال مظهر احمد، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩، ص ٥٨.

(٤) للتفاصيل ينظر: سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي و دوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢

- ١٩٣٦، بغداد، ١٩٧٥، ج ٢، ص ١٩٨.